**كلمة السيدة ريم السالم**

**الاجتماع الإقليمي المنظم من قبل جامعة الدول العربية حول "تنفيذ الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات**

**٨ أيار ٢٠٢٣**

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السيدات والسادة والحضور الكرام

انه لشرف لي أن أنضم إليكم هنا اليوم وأود أن أشكر الجهات المنظمة على دعوتي.

و أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جامعة الدول العربية ليس فقط على اعداها استراتيجية لمنع العنف في سياق اللجوء ، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل وعلي انتقالها الآن إلى بدء مرحلة تنفيذ هذه الاستراتيجية تحت رعاية وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن.

كما يعلم البعض، لقد امضيت معظم حياتي المهنية في المجال الإنساني، في العمل مع اللاجئين.

وهذا العمل سمح لي أن أتعرف على مدى تعرض النساء والفتيات في وضع اللجوء لمخاطر العنف بشتى اشكاله، خاصة الجنسي منها. واليوم كمقررة خاصة معنية بالحد من العنف ضد جميع النساء والفتيات٫ وكأبنة الأردن والمنطقة، ما زلت اتابع العمل للقضاء على الظاهرة المتفشية والمقلقة للعنف ضد النساء الفتيات في وضع اللجوء في مختلف أنحاء المعمورة أينما وجدن.

نعرف ان المنطقة العربية تأتي في الصدارة كمنطقة منشأ، عبور ووجهة للاجئين نتيجة للنزاعات والحروب، وكما نعرف أن الغالبية العظمى من اللاجئين هم من النساء والأطفال.

ورغم توالي أفواج النزوح، وشحة الموارد استطاعت الغالبية العثور على الأمان والحماية في هذه المنطقة وهذا في حد ذاته يقلل من فرص التعرض للعنف

وهذا يعني أيضًا أن المنطقة العربية لها خبرة طويلة في استقبال اللاجئين واللاجئات وتوفير الحماية والخدمات الأساسية حسب بالاحتياجات الخاصة بهم ، بمشاركة الأفراد والجماعات في وضع اللجوء

و من المؤكد أن الاستراتيجية التي اعدت من قبل الجامعة العربية لم تبدأ من الصفر بل أخذت هذه الخبرات في الاعتبار ووثقت العديد من السياسات الفعالة، وبنت على الدروس المستفادة في هذا السياق.

نحن بحاجة إلى مواصلة البناء على إنجازات العمل المشترك وتقديم الدعم السياسي والمالي لكل الجهات الفاعلة، خاصة المنظمات المحلية وغير الحكومية حتى نتمكن من تنفيذ الخطط متعددة القطاعات في مجالات الوقاية والاستجابة.

وهنا أود أن اشير في أن التقييد الذي نراه في جميع أنحاء العالم على عمل المنظمات الأهلية الإنسانية وحقوق الإنسان يحد من قابلية الوصول الى اللاجئات وطالبي اللجوء الأكثر استضعافا والأكثر عرضة للخطر

لا يوجد شك ان الدول ملزمة حسب القانون الدولي بمنع العنف ضد النساء والفتيات اللاجئات والمهاجرات المتواجدات على اراضيهم. و يعد القيام بذلك أيضًا أمرًا أساسيًا لحماية مستقبل البلد الذي يمر بأزمة .

فعندما يضمن بلد مضيف سلامة وأمن النساء والفتيات الهاربات من ذلك البلد ، واللواتي يمثلن نصف مجتمعه ، فإنه يساهم بشكل مباشر في تنمية مجتمعه ولكن أيضا في تمكين ذلك البلد من النهوض من جديد وإعادة بناء نفسه والازدهار في المستقبل القريب أو البعيد" أي يساهم في تأمين فرص التنمية المستدامة للبلد الذي أتوا منه.

لا يجب أن ننسى بأن أي جهود لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومعالجته في سياق اللجوء لا يمكن أن تكون ناجحًة إلا إذا تم ادراجها كجزء لا يتجزأ من السياسات الوطنية والاطر القانونية العامة لمحاربة العنف ضد النساء والأطفال المواطنين؛ فلا يمكن أن تتطبق بمعزل عنها. إن ادراج احتياجات النساء والفتيات غير المواطنات ليس فقط مبدأ سليمًا لسن السياسات، ولكنه أيضًا مطلب أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر التمييز على أي أساس.

كلنا على علم بأن النساء والفتيات في وضع اللجوء يواجهن مصاعب وتحديات مضاعفة في والقدرة في الإفصاح عن ايه انتهاكات لحقوقهن الاساسية التي يتعرضن لها وفي استطاعتهن الحصول على الدعم اللازم وعلى العدالة القانونية.

وتشكل سياسات وقوانين الحماية غير الشاملة والمنصفة في البلد المضيف مشكلة أساسية وسهولة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم العنف ضد النساء والفتيات، ولكن نضيف لذلك أيضا الأطر الوطنية التي تشجع التمييز وعدم التكافؤ في أوطانهن التي تستمر في التأثير على تفاصيل حياتهن في البلد المضيف، كالأنماط الاجتماعية الضارة الموجودة في بلدهن. ويجب العمل على جميع هذه الأصعدة وإعطاء الأولوية للوقاية ضد العنف

واختم في التذكير بان مهما كانت جودة أي استراتيجية للحد من العنف المبني علي النوع الاجتماعي، يبقى اثرا محدودا إذا لم يتمتع بالالتزام السياسي في التطبيق و الموارد المالية.

سأتوقف هنا. شكرا وأتطلع إلى مناقشات مثمرة وأنا على استعداد دعمكم جميعًا في هذا المسار.